الوطن
عينٌ على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة

الثلاثاء ٤ أيار ٢٠٢١ | الموافق ٢٢ رمضان ١٤٤٢ هـ | العدد ٣٤٧٤ السنة الخامسة عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy

Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | May 4, 2021 | No. 3474 | 15th year

الأردن يعيد افتتاح معابره البرية مع سورية والسعودية

وكالات

أعلن الأردن إعادة فتح معبرين بريين حدوديين مع سورية والسعودية أمام المسافرين، بعد نحو تسعة أشهر من إغلاقهما بسبب جائحة فيروس كورونا.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية عن وزارة الداخلية قولها إنه «تم تفعيل المنصة البرية في مركز حدود العمري مع السعودية بواقع عبور ٢٠٠ شخص يومياً، وفي مركز حدود جابر–نصيب بواقع ١٥٠ شخصاً يومياً حسب الشروط الصحية المعتمدة وذلك بهدف تسهيل وتبسيط الإجراءات».

ودعت الوزارة الراغبين بدخول الأردن عبر هذين المعبرين، إلى التسجيل على منصة إلكترونية حكومية مخصصة وإجراء فحص كورونا PCR قبل خمسة أيام من مجيئهم كي يحصلوا على موافقة للدخول، وسيخضع المسافر لفحص جديد لدى وصوله إلى البلاد وحجر صحي لمدة ١٤ يوماً في حال كان مصاباً بالوباء.

العراق يحتج على زيارة أكار: الوجود التركي على أراضينا غير مشروع

وكالات

استدعت الخارجية العراقية، القائم بأعمال السفارة التركية، احتجاجاً على زيارة وزير الدفاع التركي إلى الأراضي العراقية واصفة الوجود التركي «بغير المشروع».

وذكر بيان للوزارة، أن «وكيلها الأقدم نزار الخيراللہ، سلّم القائم بأعمال السفارة التركية، مذكرة احتجاج عبّرت فيها الحكومة العراقية عن استيائها الشديد، وإدانتها قيام وزير الدفاع التركي خلوصي أكار بالوجود داخل أراضيها من دون تنسيق أو موافقة مسبقة من قبل السلطات المختصة، ولقائه قوات تركية موجودة داخل الأراضي بصورة غير مشروعة».

ونقل البيان عن خير الله قوله: «نرفض بشكل قاطع الخروقات المتواصلة لسيادة العراق وحرمة أراضيه وأجوائه من قبل القوات العسكرية التركية، وإن الاستمرار بمثل هذا النهج لا ينسجم مع علاقات الصداقة وحسن الجوار والقوانين والأعراف الدولية ذات الصلة».

الرئيس بشار الأسد من مدينة حسياء الصناعية: البلد الذي لا ينتج ليس بلداً مستقلاً

الإعلان أولي والقرار النهائي بعد البت بطلبات التظلّم إن وجدت

«الدستورية العليا» تعلن عبد الله والأسد ومرعي مرشحين إلى انتخابات رئاسة الجمهورية

محمد منار حميجو

أعلن رئيس المحكمة الدستورية العليا محمد جهاد اللحام، أسماء المرشحين المقبولين لانتخابات منصب رئيس الجمهورية، وهم: عبد الله سلوم عبد الله، وبشار حافظ الأسد، ومحمود أحمد مرعي، موضحاً أن هذا الإعلان أوّلي لا يخوّل المرشحين البدء بحملاتهم الانتخابية قبل إصدار المحكمة قرارها النهائي والبت بطلبات التظلّم إن وجدت.

وخلال مؤتمر صحفي عقده اللحام في مقر المحكمة أمس، أكد أن المحكمة قبلت ثلاثة طلبات ترشح في حين رفضت الباقي لعدم توافر الشروط الدستورية والقانونية فيها، مشيراً إلى أنه يحق لمن رفض طلب ترشحه التقدم بطلب تظلّم أمام المحكمة اعتباراً من اليوم الثلاثاء وخلال ثلاثة أيام.

وقال اللحام: قامت المحكمة بالدراسة والفحص القانوني لكل طلبات الترشح مع الوثائق المرفقة بها وأصدرت حيال كل طلب قراراً فردياً معلّلاً بذلك وانتهت إلى الخلاصة الكلية إلى قبول طلبات ثلاثة مرشحين ورفض طلبات الترشح الأخرى.

وتابع اللحام خلال تلاوته لقرار المحكمة: إن المحكمة أصدرت ٥١ قراراً فردياً متضمناً البت بطلبات الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وانتهت من حيث النتيجة الكلية إلى إعلان القرار الأولي بقبول طلبات الترشح للأسماء التالية حسب تسلسل ورودها وقيدها في السجل الخاص في المحكمة وهم: عبد الله سلوم عبد الله وبشار حافظ الأسد ومحمود أحمد مرعي، مضيفاً: رفضت باقي طلبات الترشح لعدم توافر الشروط الدستورية والقانونية في طلبات ترشحهم.

اللحام أضاف: يحق للذين رفضت المحكمة طلبات ترشحهم التظلّم من هذا القرار في مقر المحكمة خلال ثلاثة أيام تبدأ الساعة التاسعة صباح اليوم وتنتهي الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس القادم.

وبين اللحام أن هذا القرار يعد إعلاناً أولياً غير نهائي لا يخول من قررت المحكمة قبول طلبات ترشحهم المباشرة أو البدء بحملتهم الانتخابية، مضيفاً: نذكّر المواطنين المؤيدين لأي من المرشحين الذين قبلت المحكمة طلبهم ضرورة عدم القيام بأي نشاط انتخابي أو أي مظهر إعلامي أو وضع صورة لأي مرشح قبل أن تصدر المحكمة قرارها بالإعلان النهائي عن أسماء المرشحين الذين قبلت طلبات ترشحهم والبت بالتظلّمات إن وجدت وتحديد موعد الحملة الانتخابية.

ولفت اللحام إلى إبلاغ قرار المحكمة إلى رئيس مجلس الشعب، كما أنه ينشر في الجريدة الرسمية، مشيراً إلى أن المحكمة سوف تصدر إعلانها النهائي بقرار مبرم في وقت لاحق.

واستهل اللحام حديثه في بداية المؤتمر بقوله: إن هذه الانتخابات هي ثاني انتخابات رئاسية تعدّدية تجري في سورية في ظل الدستور الذي تم إقراره في عام ٢٠١٢ بعد استفتاء شعبي عليه.

من جهته أوضح عضو مجلس الشعب محمد خير العكام أنه في حال لم يرد أي طلب تظلّم من متقدمي طلبات الترشح التي رفضتها المحكمة خلال الأيام الثلاثة المحددة لتقديم الطلبات فلابد أن يتحول القرار الأولي بقبول المرشحين إلى نهائي بقرار تصدره المحكمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن العكام أنه في حال ورود طلبات تظّلم، فإن المحكمة تنظر بها في الأيام الثلاثة التالية للبت فيها ومن ثم إصدار القرار النهائي بقبول المرشحين.

العكام أشار إلى أن الفائدة من تبليغ رئيس مجلس الشعب بقرار المحكمة الدستورية هي أن السلطة التشريعية معنية في عملية انتخابات رئيس الجمهورية باعتبار أن رئيس المجلس هو الذي فتح باب الترشح كما أنه هو الذي حدد موعد الانتخابات، معتبراً أن هذا تعزيز لدور السلطة التشريعية في عملية الانتخابات.

واعتبر العكام أن وجود مرشح من معارضة الداخل، وحصوله على تأييد ٣٥ عضو مجلس شعب نهج متقدم في ممارسة الديمقراطية في عملية انتخابات رئاسة الجمهورية، مشيراً إلى أنه في الدورة الماضية لم يكن هناك مرشح معارض في الانتخابات.

وأضاف العكام: كما شاهدنا مرشحاً آخر من أحزاب الجبهة حصل على تأييد ٣٥ عضو مجلس شعب، معتبراً أن الممارسة الواعية لأعضاء المجلس هي التي أفرزت مرشحين بهذه الخلفية السياسية.

عبد الله سلوم عبد الله

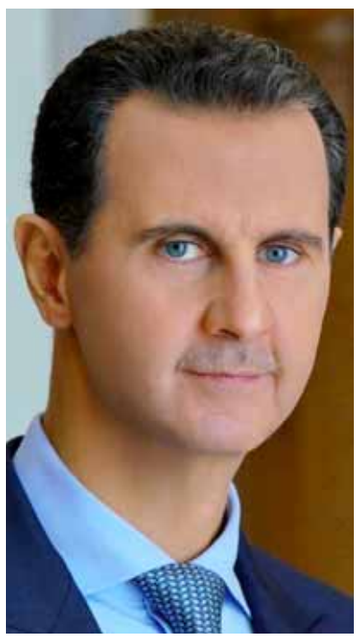

بشار حافظ الأسد

محمود أحمد مرعي

وزير النقل لـ«الوطن»: إنهاء دراسة المرفأ الجاف وساحة الحاويات في «الشيخ نجار»

محمود الصالح

كشف وزير النقل زهير خزيم أنه تم الانتهاء من إعداد الدراسات التنفيذية لمشروع إنشاء المرفأ الجاف وساحة الحاويات في المدينة الصناعية بالشيخ نجار والتفريعة السككية من محطة جبرين، مؤكداً أنه تمت المباشرة بإجراءات الاستملاك.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر خزيم أن لهذا المشروع أهمية في تطوير ودعم الاقتصاد الوطني من خلال الصناعات الموجودة في المدينة الصناعية ولتفعيل دور المرفأ الجاف فيها كرديف للمرافئ البحرية وزيادة انسيابية نقل البضائع من وإلى المرافئ السورية وتخفيف الإجراءات الجمركية في الموانئ البحرية.

خزيم أكد أنه تم استكمال مشروع المرفأ الجاف وساحة الحاويات والتفريعة السككية من محطة خنيفيس الجديدة إلى المدينة الصناعية بحسياء بنسبة تنفيذ ٨٠ بالمئة حتى تاريخه وإبرام العقد مع الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية الذي يساهم في تسهيل نقل المواد الأولية من وإلى المدينة الصناعية بحسياء والمنتجات ولتفعيل دور المرفأ الجاف فيها.

ولفت إلى أنه تم إصلاح وترميم مجموعات نقل الركاب «ترين سيت» وعددها خمس مجموعات سعة كل منها تقارب الـ٣٠٠ راكب، ونظراً للدور الاجتماعي الذي تقوم به الخطوط الحديدية يتم نقل الركاب بأجور زهيدة جداً تتراوح ما بين ٥٠ و١٠٠ و٢٠٠ ليرة.

وبين خزيم أنه تم تجهيز وصيانة وإصلاح المحركات محلياً للقطارات بالاعتماد على الخبرات المحلية، وتجهيز ٦ رؤوس قاطرات محلياً، وتعمير ٥٥ عربة نقل ركاب، وتجهيز ٨ قاطرات شحن، وصيانة الخطوط الحديدية والجسور دورياً والمباني والمنشآت والمحطات ضمن الإمكانيات المتاحة.

وأكد خزيم أنه يتم الاعتماد على الإمكانيات المحلية لإعادة تأهيل قطاع النقل السككي، حيث يبلغ طول شبكة السكك الحديدية ما يقارب ٢٥٣٠ كم، تضرر منها ١٨٠٠ كم خرجت كلياً عن الخدمة نتيجة التدمير المنهج للخطوط والجسور والمحطات والمعامل والقطارات والقاطرات والسرقات التركية المستمرة لشبكة السكك الحديدية بكل مكوناتها في مناطق خارج السيطرة حالياً.

العدوان التركي على مياه الفرات يتواصل والتأثير يطول محصول القمح

محافظ دير الزور لـ«الوطن»: ما يجري نضعه برسم الأمم المتحدة ومؤسساتها الغائبة

سيلفا رزوق

كشف محافظ دير الزور فاضل النجار أن النظام التركي الشريك في سفك دماء السوريين واحتلال أراضيهم، يعمل ومن خلال عدوانه وسطوه على حصة سورية المخصصة من مياه نهر الفرات وفقاً للاتفاقيات الدولية، إلى استهداف لقمة عيش السوريين عبر التأثير على المحصول الزراعي، لاسيما أن هذا المحصول اليوم في مرحلة يحتاج فيها للسقاية.

وبيّن نجار في تصريح لـ«الوطن» أن منسوب مياه نهر الفرات انخفض في المحافظة بشكل كبير جداً، وانعكس بصورة سلبية على المحركات الزراعية وعلى المحاصيل الزراعية، كاشفاً أن المحركات الزراعية خرجت عن الخدمة، ما أثّر بصورة مباشرة على مشروع القطاع الثالث للري الحكومي في ريف دير الزور الشرقي، والذي يروي أكثر من ١١ ألف هكتار مزروعة بمحصول القمح، وهو مشروع مهم جداً.

وأشار المحافظ إلى أن الفنيين بالمحافظة يحاولون إنقاذ محصول القمح، من محاولة الاستهداف التركية، ويعملون على تشغيل ولو جزء من المحركات والاشتغال على الغزارة الضعيفة الحالية، للوصول للرية الأخيرة للمحصول، وهناك اشتغال لحظي لإنقاذ المحصول في المحافظة، لاسيما أن القمح هو محصول إستراتيجي وجرى هذا العام زراعة مساحات كبيرة جداً، بعد انقطاع لسنوات طويلة فرضتها الحرب الإرهابية على سورية.

محافظ دير الزور لفت إلى أن غزارة نهر الفرات انخفضت من ٥٠٠ إلى أقل من ١٩٠متراً مكعباً في الثانية، معتبراً أن النظام التركي يضرب عرض الحائط بكل الاتفاقيات الدولية، متسائلاً أين هي الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية مما يجري اليوم بحق السوريين وبحق حصتهم في مياه؟!

ووصف نجار ما يجري بحق حصة سورية في مياه نهر الفرات بالجريمة واللصوصية بحق الشعب السوري، وقال: «نضع كل ما يجري من انتهاكات بحق مياهنا برسم الجهات الدولية الصامتة والمتغيبة عن كل هذه الجرائم التي ترتكب بحق السوريين والقانون الدولي».

أثّر انخفاض منسوب نهر الفرات على واقع الكهرباء في محافظة الحسكة وعلى ري الأراضي الزراعية فيها حيث بين مدير الشركة العامة لكهرباء الحسكة أنور عكلة، أن المحافظة تتغذى بالطاقة الكهربائية من خط سد الفرات بالطبقة، الذي يغذي المحافظة بنحو ٨٠ إلى ٩٠ ميغاواط، والمصدر الثاني من محطة توليد السويدية ذات العنفات الغازية، والتي تغذي المحافظة بنحو ٤٠ إلى ٥٠ ميغا واط، ومؤخراً وبعد اعتداء النظام التركي على مياه الفرات توقفت عنفات التوليد في سد الفرات، وأدى ذلك إلى انخفاض الطاقة الكهربائية، وبالتالي حرمان المحافظة من الكهرباء وذلك لليوم الخامس على التوالي.

وأشار عكلة إلى أن الشركة تقوم حالياً بتغذية الخطوط الخدمية المستثناة في المحافظة وهي «مضخات المياه والمشافي والأفران والمطاحن» من الكميات المنتجة في منشأة توليد السويدية.

وبيّن عكلة أن خرق النظام التركي للاتفاقيات الدولية أثر على عملية سقاية الأراضي الزراعية وتسبب بجفاف نهر الخابور الذي يشكل مصدر المياه الرئيس للري في محافظة الحسكة، الأمر الذي انعكس على الواقع الزراعي والخدمي بشكل مباشر وقلّص الكثير من المساحات الزراعية.

وينص بروتوكول تقاسم مياه الفرات الموقع مع الجانب التركي عام ١٩٨٧ على ألا يقل الوارد المائي في نهر الفرات من تركيا إلى سورية عن ٥٠٠متر مكعب في الثانية تم تخصيص ٥٨ بالمئة منها لتكون حصة العراق وفق اتفاقية ثنائية بين دمشق وبغداد تم توقيعها عام ١٩٨٩.

جفاف نهر الفرات نتيجة سطو الاحتلال التركي المتواصل على حصة سورية من المياه (سانا)

باندور أكدت موقف بلادها الداعم وثقتها بنجاح الانتخابات

المقداد يبحث ونظيرته في جنوب إفريقيا التعاون بين البلدين

وكالات

بحث وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد، في اتصال هاتفي، أمس، مع وزيرة خارجية جمهورية جنوب إفريقيا ناليدي باندور، سبل تعزيز وتعميق التعاون القائم بين البلدين وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأشار المقداد، حسبما ذكرت وكالة «سانا»، إلى أهم التحديات التي تواجهها سورية بدءاً بالحرب المستمرة ضد الإرهاب، والوجود غير الشرعي للقوات الأميركية والتركية على الأراضي السورية، وصولاً إلى التداعيات السلبية للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، مبيناً مجريات التحضير لعملية الانتخابات الرئاسية المرتقبة أواخر الشهر الجاري.

من جانبها، أكدت باندور على موقف بلادها الداعم لسيادة واستقلال سورية وثقتها بنجاح العملية الانتخابية في التعبير عن إرادة وتطلعات الشعب السوري، وأعادت التشديد على أن جنوب إفريقيا تعارض فرض الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب وبشكل خاص استخدام هذه العقوبات كوسيلة ضغط سياسي على الدول النامية.

وتبادل الجانبان الآراء حول سبل تعزيز التعاون في مختلف المجالات وأهمية وقوف الدول النامية إلى جانب بعضها البعض.

كما ناقشا خلال الحديث المواقف المشتركة من القضية الفلسطينية والدعم الذي تقدمه سورية وجنوب إفريقيا لاستعادة الحقوق الفلسطينية وإيقاف بناء المستوطنات وإقامة الدولة الفلسطينية.

ص٦ أسعار حلويات العيد جنونية وأصحاب المحال: كل موادنا ارتفعت

ص٦ «تجارة دمشق»: لا أحد يخسر لكن الأرباح انخفضت

ص٧ لا بيع ولا شراء في السوق العقارية و٣٠ بالمئة من مقاسم ريف دمشق السكنية فارغة

ص١٠ وزير السياحة: سنناقش الفنادق التي تطرح أسعاراً مرتفعة وبعض الصفحات تبالغ

في ظل غياب «ثقافة الشكوى» وذيوع المحسوبيات والفساد

٣٢ مراقباً تموينياً فقط للتصدي للمخالفات في حلب!

حلب- خالد زنكلو

رغم الجهود المبذولة من مراقبي التموين في حلب لقمع المخالفات، وإشادة وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي، خلال لقائه الأسرة التموينية في المحافظة أخيراً، بالوضع «المستقر» فيها ضمن «الرؤية» التي أرادتها الحكومة قبل وبعد صدور المرسوم رقم ٨ للعام الجاري، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك لتدني عدد المراقبين التموينيين إلى ٣٢ مراقباً فقط في المدينة والريف.

ويتساءل مراقبون مطّلعون على عمل المراقبين التموينيين ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب، عن قدرة العدد القليل من المراقبين في ضبط حركة وإيقاع السوق، بعد صدور قانون التجارة الداخلية الجديد، والإيعاز إليهم بالتشدد في قمع التجاوزات بحق المستهلك، الذي تدنت قدرته الشرائية بسبب الغلاء والتضخم إلى قاع الحضيض.

ويرى المراقبون أن المحسوبيات والفساد المستشري أقوى من قدرة الجهاز الرقابي، الذي نعتَ الوزير علانية صوفته بأنها «حمراء»، على إنصاف المستهلك المغلوب على أمره وجعل علاقته مع مقدمي الخدمات والتجار، وخصوصاً باعة المفرق منهم، متكافئة ولو برد الصاع صاعاً واحداً بضمان حقه في الحصول على مادة أو سلعة أو خدمة بسعر يناسب دخله.

وحمّل هؤلاء المستهلك جزءاً من تردي حالته نظراً لعلاقته غير الودية مع «ثقافة الشكوى»، إذ يرغب من الجهات الرقابية صيانة حقه من دون أن يشتكي إليها أمره والتعدي على حقوقه، ومردّ ذلك إلى ضعف ثقته بتلك الجهات في إصلاح الخلل القائم في السوق، والذي قد يكون خارج حسابات وصلاحيات «حماية المستهلك».

وعليه، فرض الواقع على المراقبين التموينيين الاستسهال في عملهم المنوط بهم، وتجنب المخالفين المدعومين وحيتان السوق الكبار، أو اللجوء إلى الاصطياد في الماء العكر وتسجيل عدد من الضبوط اليومية لإرضاء «معلميهم» على حساب صغار الباعة والمياومين والنأي بالنفس عن المخالفات «الجسيمة».

محافظ حلب حسين دياب، وخلال لقائه المراقبين التموينيين، أزاح حملاً ثقيلاً من العبء الملقى على أكتافهم وظهورهم، ولفت إلى أن المرسوم رقم ٨ «لم يحصر مسؤولية مراقبة الأسواق وضبطها بعناصر الرقابة التموينية فحسب، بل بالتشاركية مع كوادر وزارتي الداخلية والإدارة المحلية والبيئة، حيث تم تشكيل اللجان المحلية في المدينة والريف لمؤازرة العمل».